

عقد مقاولات رقم (٧١١ / ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥)

أنه في يوم الخميس الموافق ١٣ / ٢٠٢٥ تم إبرام هذا العقد بين كل من:
أولاً: الهيئة العامة للطرق والكباري ومقرها .. ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة
بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية / المستفيدة من عملية أعمال تنفيذ أعمال الكهرباء والتليفونات
ل موقف عدلي منصور ببني سويف، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد السيد اللواء مهندس / طارق محمد عبد الجادل بصفته / رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري
(طرف أول)

ثانياً:

وشركة الصفا للمقاولات العمومية (م/ محمد مدبوبي) الكائن مقرها / ١١ مصطفى النحاس - مدينة نصر وشكلها القانوني شركة (أفراد) والمصنفة (شركة كبيرة) سجل تجاري رقم ٣٩٠٦٨٤ بطاقة ضريبية رقم ٤٠٧٢-٨٨٤-٤٢٤ مأمورية مركز كبار المسؤولين - كود ٤٠٠٠ بطاقة تصنيف بالاتحاد المصري لمقاولى التشييد والبناء رقم ٣١٨٧٠ . فئة أولى تصنيف أعمال الكهربائي تنتهي في ٢١/٢٥/٢٠٢٥ تليفون رقم ٢٢٧٤٥٧٩٦٦ فاكس رقم (٢٢٧٤٦٤٦٠) بريد إلكتروني E-mail:- alsafa.contracting@alsafagroup-eg.com الجنسية / مصرى بطاقة رقم قومي ١٤٩٤ ٢٦٥٠٦٦٦١٤٠١٤٩٤ بصفته رئيس مجلس الادارة.
بموجب السجل التجاري
بصفته المتعاقد معه.

طرف ثان

تمهيد

حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تنفيذ أعمال الكهرباء والتليفونات لموقف عدلي منصور ببني سويف وذلك بعرض تلبية احتياجاته بما يمكنه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية وبضم إنتظام سير العمل، ووفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإنعامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بكراسة الشروط والمواصفات وألعرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

وفي ضوء اعتماد السيد معالي السيد الفريق / نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل الصادر في ١٢/٧/٢٠٢٤ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ٤٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولا تحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، وطلب عرض السعر وكراسة الشروط والمواصفات للتعاقد على إنشاء تنفيذ أعمال الكهرباء والتليفونات لموقف عدلي منصور ببني سويف ووفقاً لما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد، وما أوصت به لجنة الاتفاق المباشر من قبول العرض المقدم من الطرف الثاني بمبلغ ٨,٠٠٠,٠٠ جنية (فقط وقدره ثمانية مليون جنيه لا غير)، والذي تمت الترسية عليه، باعتباره الأفضل شرطياً والأقل سعراً ومواطنته للشروط والمواصفات الفنية واعتماد السلطة المختصة لتوصية اللجنة.

وبعد أن أقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد اتفقا على الآتي :

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق، وكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، والعرض المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول، وكافة المكاتب والمراسلات والرسومات وغيرها من الأوراق والمستندات المتبادل بين الطرفين، ومحاضر لجنة الاتفاق المباشر، وأمر الإسناد رقم (---)، ومحضر استلام الموقع، والبرنامج الزمني التنفيذي المقدم من الطرف الثاني والمعتمد من الطرف الأول، وكافة الإجراءات السابقة على التعاقد، جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد، ومتاماً وتمكلاً لأحكامه .

البند الثاني

تعتبر الملحق التالي والمرفقة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه

١. ملحق (١): وصف موضوع العقد.
٢. ملحق (٢): الاشتراطات الخاصة للتعاقد.

